# السياسة النقدية في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386–411هـ/996–1020م) دراسة تاريخية

أ.م.د. حكمه لفته الكناني
كلية التربية– الجامعة المستنصرية

**الكلمات المفتاحية** : الحاكم-الفاطمي-السياسة النقدية

**الملخص:**

تناولنا في بحثنا هذا السياسة النقدية في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) ذلك الرجل الذي حامت حول شخصيته شبهات كثيرة واختلفت وجهات النظر فيه وفي حكمه للدولة الفاطمية في مصر إذ ورث دولة مترامية الأطراف وفي أوج مجدها.

أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع في ضرب الدراهم في أول عهدها إلى أن كان عصر الخليفة الحاكم بأمر الله فتحولت مصر بشكل واضح إلى نظام المعدنين, فقررت الحكومة أن يكون كل ثمانية عشر درهم بدينار فأصبحت الدراهم عملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها.

قام الخليفة الحاكم بأمر الله بإجراءات حازمة لمعالجة شؤون النقد وتثبيت الأسعار ويدل ذلك على حرصه على حماية سعر النقد من التلاعب والغش.

واعتمدنا في انجاز بحثنا هذا على مجموعة من المصادر التاريخية منها: كتاب (افتتاح الدعوة) للقاضي النعمان (ت: 363هـ/973م), وكتاب (اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا) للمقريزي (ت: 845هـ/1442م), وكتاب(النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لأبو المحاسن (ت: 874هـ/1469م) ومن المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث كتاب (تاريخ الفاطميين في شمال افريقية ومصر وبلاد الشام) لمحمد سهيل طقوش وكتاب (الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين) لعارف تامر وغيرها من المصادر والمراجع التي أغنت البحث وأخرجته بهذا الشكل.

**المقدمة:**

قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب سنة 296هـ على أساس عقائدي شيعي اسماعيلي صرف, وكانت معادية منذ تأسيسها للخلافة العباسية, وتمكنت الدولة الفاطمية من إرساء قواعد حكمها في بلاد المغرب ثم انطلقت بعد ذلك في فتوحاتها إلى أن سيطرت على بلاد مصر في 358هـ/968م واتخذتها مقراً للخلافة.

تعد مدة خلافة الفاطميين لمصر من العهود البارزة في تاريخها المليء بالأحداث, فقد انشأ الفاطميون عاصمة جديدة هي القاهرة لتعبر عن كيانهم وعن اتجاههم, كذلك شهد هذا العهد صراعاً عنيفاً بينهم وبين العباسين للسيطرة على أراضي الدولة العباسية, وشهدت هذه الفترة أيضاً تولي الخليفة الحاكم بأمر الله مقاليد الخلافة في الدولة الفاطمية في مصر (386-411هـ/996-1020م).

أما ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله, فقد أهتم هذا الخليفة بتطوير الزراعة للقضاء على المجاعات التي تصيب البلاد, وأهتم أيضاً بالصناعة والتجارة والنظام الضرائبي, وإصلاح النظام النقدي والعملة في الدولة لرفع مستوى المعيشة للشعب والذي هو موضوع بحثنا.

أما المصادر التي تم الاعتماد عليها في انجاز هذا البحث كتاب(افتتاح الدعوة) للقاضي النعمان (ت: 363هـ/973هـ) وكتاب (اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا) للمقريزي (ت: 845هـ/ 1442م) وكتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابو المحاسن (ت:874هـ/1469م) ومن المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث كتاب (تاريخ الفاطميين في شمال افريقية ومصر وبلاد الشام) لمحمد سهيل طقوش وكتاب (الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين) لعارف تامر وكتاب (الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية) لمحمد عبدالله عنان وغيرها من المصادر والمراجع التي أغنت البحث وأخرجته بهذا الشكل.

وأخر دعونا الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين أبي القاسم محمد وآله الطيبين وصحبه المنتجبين.

**حياته:-**

هو أبو علي المنصور بن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله أبي تميم معد بن المنصور بالله أبي الطاهر إسماعيل القائم بأمر الله أبي القاسم محمد بن الحسين الحبيب بن أحمد الوفي بن عبدالله الرضي بن محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن أبي طالب (عليهم السلام) [1].

ولد في قصر الخلافة بالقاهرة ليلة الخميس الثالث والعشرين من شهر ربيع الاول سنة خمس وسبعين وثلاثمائة[2], كان الحاكم بأمر الله ذا بنية قوية متينة, فمظهره يدل على أنه من الجبابرة مبسوط الجسم مهيب الطلعة له عينان كبيرتان سوداوان تمازجهما زرقة ونظرات حادة مروعة كنظرات الأسد[3].

شخصية الحاكم بأمر الله غامضة سواء في حياته أو في مماته, وأحكام المؤرخين عليها أحكام عامة, متضاربة فقد أتهمه بعضهم بالجنون والبعض الآخر بالعبقرية, مع ما بينهما من دقيق, فهو اليوم كغيره بالأمس وذلك غدا, يأخذ القرار ثم ينقضه بعد قليل, من ناحية أخرى بالمثالية والسخاء والتسامح, ويبدو أن تصرفاته تنم عن شخصية تتأثر بشكل مطلق بخيلاء الشباب وبالأوضاع الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية, والوصف الأفضل له هو أنه حاول أن يحافظ على سلطته وسط كثرة المشكلات الداخلية ومعالجتها على أفضل وجه[4].

يعد خليفة الحاكم بأمر الله أول خليفة فاطمي ولد في مصر[5], والسادس في تسلسل الخلفاء الفاطميين[6], أتفق المؤرخون على أن أباه الخليفة العزيز بالله[7], ثاني الخلفاء الفاطميين بمصر, وجده المعز لدين الله[8], مؤسس خلافتهم فيها, أما والدة الحاكم بأمر الله فهي السيدة العزيزية[9].

**ولايته للعهد:-**

أن العزيز بالله نصب أبنه الحاكم بأمر الله في ولاية عهده, وهو في سن ثمان سنوات في شهر شعبان سنة 383هـ/993م, ويبدو أن العزيز بالله كان له ابن آخر أسمه محمد, منحه ولاية عهد قبله, ولكنه توفي أبان حياته, فأستحق الحاكم بأمر الله النص عليه.[10]

بويع الحاكم بأمر الله بالخلافة في بلبيس[11] يوم وفاة أبيه, وذلك عصر يوم الثلاثاء 28 رمضان سنة 386هـ/996م, وفي صباح اليوم التالي وهو يوم الأربعاء 29 رمضان سار الحاكم بأمر الله إلى عاصمة ملكه في موكب فخم تظلله أبهة الخلافة رهيب يظله جلال الموت وأمامه جثه أبيه, وقد وضعت في عمارية برزت منها قدماه[12] , وكان حدثاً له من العمر أحد عشر عاماً ونصف, فتولى الوصاية عليه ثلاثة أوصياء, هم مربيه وأساتذة برجوان الخادم الصقلبي والحسن بن عمار زعيم قبلية كتامة المغربية ومحمد بن النعمان قاضي القضاة.[13]

ورث الحاكم بأمر الله دولة مترامية الأطراف, وفي أوج مجدها, تشمل الأقطار الواقعة مابين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر, وتضم إلى جانب مصر وشمال أفريقية اليمن ومكة ودمشق, إذ يمكن القول أنها كانت الدولة الإسلامية الأكبر والأعظم في الحوض الشرقي للبحر

المتوسط[14].

**زوجاته وأولاده:-**

تزوج الحاكم بأمر الله سنة 390هـ/999م من امرأة سكتت المصادر التاريخية عن ذكر أسمها ورزق الحارث ويكنى بأبي الأشبال وعلي الملقب بالظاهر لإعزاز دين الله الذي تولى الخلافة بعد مقتل أبيه سنة 411هـ/1020م وبنت واحدة هي ست مصر[15].

**تعريف النقود:-**

النقود لغة: النقود في اللغة جمع نقد وهو أصل يدل على أبراز الشيء وبروزه, ومن ذلك نقد الدراهم وهو الكشف عن حالها في وجودها أو غير ذلك, ونقد الدراهم أي انتقدها أي أعطاه إياها وأخرج منها الزيف والنقد هو الإعطاء والقبض[16].

أما اصطلاحاً: فلفظة النقود تطلق على جميع ما تتعامل به الشعوب من عملات معدنية سواء أن كانت الدنانير الذهبية أو الدراهم الفضية أو الفلوس النحاسية ويروى: ((إن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة, والدرهم والدينار ما يعرف لهما من حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح, وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به بل أن يكون معيار لما يتعاملون به, والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها, بل هي وسيلة للتعامل بها, ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال, فأن المقصود الانتفاع بها لنفسها فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية أو الشرعية, والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض ولا بمادتها ولا بصورتها يحصل به المقصود كيفما كان)) [17].

كما أن الأثمان لا تقصد لأعيانها بل تقصد بها التوصل إلى السلع, فإذا صارت من نفسها سلعة تقصد فسد أمر الناس وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات كما أورد أبن خلدون ذلك عن النقود بقوله:((أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول, وهما الذخيرة لأهل العالم في الغالب, وأن اقتنى سواهما في بعض الأحيان, فأنهما هو قصد لتحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق أي تغير الأسعار التي هي عنهما بمعزل, فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة)) [18].

**التعامل النقدي عند العرب:-**

مرت البشرية في العصور التاريخية المختلفة بأساليب متعددة في طرق التعامل المالي والاقتصادي من تبادل السلع والبضائع بالمقايضة لدى الجماعات أو الدول أو الإمبراطوريات التي ظهرت بالتعاقب على مر العصور السابقة[19].

وكان للنشاط الزراعي والتجاري أثر ملحوظ في نضوج عناصر الاقتصاد النقدي لدى الجماعات البشرية وأهلته للسيطرة على التجارة الدولية وتغذيتها من استيراد وتصدير حتى بلغ التبادل التجاري في الجزيرة العربية قبل الإسلام مستويات متقدمة, متجاوزاً أطار التبادل القائم على نظام المقايضة والمنحصر في مبادلة الفائض من إنتاج الزراعة والثروة الحيوانية, مع استمرار الكثير من قبائل البدو الرحل بالتبادل البسيط للفائدة وإشباع الحاجات الذاتية, ولكن مع ذلك فغن الطابع العام للتبادل التجاري ظل طابعاً نقدياً, وليس أدل على ذلك من أن نمو الوعي التجاري لدى عامة السكان في بعض المناطق وخصوصاً مكة, قد بلغ مستوى دفع كل من يملك شيئاً من النقود إلى المساهمة في تمويل القوافل التجارية الجماعية[20].

وكان العرب قبل الإسلام يتعاملون بالنقود الرومية والفارسية, حيث كانت النقود الغالبة في التعامل هي الدنانير الذهب الرومية والدراهم الفضة الفارسية, وعندما جاء الإسلام أقر التعامل بهذه النقود والأوزان التي كانت عليها هذه النقود, ولكن عندما تولى الخلافة عبد الملك بن مروان 65-86هـ/684 _705م قرر أن يقوم بعملية شاملة لإصلاح وتعريب النقود في الدولة الإسلامية فضربت أنواع عديدة من النقود, وبحكم أن مصر كانت تابعة للخلافة منذ أن فتحها المسلمون إلى قبل مجيء الفاطميين فقد استخدمت نفس عملة الخلافة[21].

لذلك كان الدينار الأبيض[22] الذي سك في عهد الأمويين ثم الدرهم الرباعي المضروب في عهد الخليفة المأمون العباسي (198-218هـ/813-833م) ثم الدينار الراضي نسبة للخليفة الراضي العباسي(322- 932هـ/329-941م), وبقيت هذه النقود هي المتداولة في مصر حتى قيام الدولة الطولونية فضرب أحمد بن طولون في سنة 266هـ/876م الدينار الأحمدي بعد أن نجح في توحيد مصر والشام, كذلك ضرب الإخشيديون النقود في مصر والتي بقت تستعمل إلى جانب الدينار الراضي لحين دخول الفاطميين إلى مصر[23].

**النقود في عهد الدولة الفاطمية:-**

أن السكة من أهم مظاهر سيادة الدولة, ولذلك عندما أعلن الفاطميون دولتهم في المغرب عملوا على ضرب دنانير جديدة عرفت بـ(السيدية) ونقش عليها كلمة (الحمدلله رب العالمين) وذلك في أواخر سنة 296هـ/ 908م ثم ضرب عبدالله المهدي[24], في سنة 297هـ/909م دنانير أخرى رسم على وجهها كلمة (بلغت حجة الله) وفي الوجه الآخر (تفرق أعداء الله), وفي الدائرة (بسم الله ضرب هذا الدينار بالقيروان 297هـ), وفي عهد الخليفة (القائم بالله)[25] , ضرب العديد من الدنانير والدراهم التي امتازت على نقود أبيه بشكل حروفها, إذ أن الأولى كانت مكتوبة بالكوفي القديم ذي الحروف المحددة الواقفة- وهي كانت

مستعملة في المسكوكات والأغلبية معاً- فغيرها (القائم) بحروف مقلدة عن الكوفي المعروف عند أهل الخطاطة (بالقرمطي)[26].

كذلك ضربت النقود في عهد أبنه (المنصور بالله)[27], وقد أمتازت هذه النقود بتغير الدينار الفاطمي في الشكل والكتابة, فصار أكبر حجماً مما كان مستعملاً من قبل, إلا انه حافظ على الوزن, والملاحظ على دنانير (المنصور) أنها تحمل زيادة في تعيين السنة وأسم الشهر الذي صيغت فيه[28].

أما في عهد (المعز لدين الله) فأنه يلاحظ على هذه النقود أنها صارت تشير في نصوصها إلى المذهب الشيعي من تفضيل الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وتخصيصه بالوصاية ومثال هذا: " لا إله إلا الله محمد رسول الله _ علي أفضل الوصيين, ووزير خير المرسلين", وهذا الأمر لم يسبق لأسلافه الفاطميين التصريح به في مسكوكاتهم, كما ظهر لقب المعز بـ(الأمام) و(أمير المؤمنين)[29].

**السياسية النقدية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م)**

عمل جوهر الصقلي[30], عند دخوله إلى مصر على أصلاح النظام النقدي المعمول به في مصر, فقد جاء في أمانه وعد بإصلاح العملة المصرية وضربها على العيار الذي عليه العملة الفاطمية في المغرب[31]. ولهذا فقد استجد ضرب دينار عالي القيمة هو(الدينار المعزي) الذي يقرب وزنه وقيمه نقانه من أربعة وعشرين قيراطاً[32]. وبعد أن ضرب جوهر (الدينار المعزي) في سنة 358هـ/968م, عمل على تثبيت قيمة صرف(الدينار الراضي) عند خمسة عشر درهما, بينما بلغت قيمة (الدينار المعزي خمسة وعشرين درهما) [33].

وكذلك منع تداول (الدينار الأبيض) الذي لم تتعد قيمته الستة دراهم, مما أدى إلى تلفه وإفلاس بعض الناس, مما دفعه إلى تقدير قيمته 362هـ/972م ورفعها إلى ثمانية دراهم, إلا إنه بعد وصول المعز لدين الله إلى مصر تلاشى استخدام الدينار الراضي والدينار الأبيض[34].

ويبدو أن الدولة الفاطمية كانت تحاول حمل الناس على التعامل بنقودها, وخاصة إذا ما علمنا أن الدينار الراضي الذي كان متداولاً آنذاك كان أكثر وزناً وأشد نقاوة من الدينار المصري, فقد كان وزن الدينار الراضي (4،25 جراما), بينما لم يبلغ الدينار المصري هذا القدر, ولهذا كان تشدد بيت المال في ضرورة التعامل ودفع الضرائب بالدينار المصري من شأنه أن يحمل من يملك الدينار الراضي على بيعه بأقل من قيمته[35].

معنى هذا أن الحكومة الفاطمية كانت تسحب عملة لها قيمتها في نفوس الناس بشرائها منهم بأقل من قيمتها الحقيقية, وهذا سوف يعود على مالية الدولة بالربح, فضلاً عن هذا فأنه قد

يكون تشدد الدولة الفاطمية في فرض سكتها على المصريين يتمشى مع رغبتها في القضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية لكي يتهيأ الشعب لاستقبال عهد جديد له سياسته ونظمه وأهدافه, والحق أن الحكومة الفاطمية في اتخاذها هذه التدابير كانت تسير على مبدأ اقتصادي ساد مصر حتى هذا العصر وهو: " أن النقود تتوقف على أرادة الملك أو الحاكم"[36].

كذلك أن الفتح الفاطمي لمصر قد ساعد أيضاً على زيادة مقادير الذهب المتدفقة على البلاد, فأستمر استخدام نظام النقد الذهبي[37]. فيذكر المؤرخون أن الخليفة المعز لدين الله لما خرج من بلاد المغرب كان معه خمسمائة جمل محملة بالذهب, والذي جمعه الفاطميون طوال الستين عاماً التي أمضوها هناك وأمر بسبكه على هيئة ارحية الطواحين, ولا داعي للشك في صحة أساس هذه الحادثة في ضوء ما نعرفه من سيطرة الفاطميين على كل الطرق التجارية المؤدية إلى غانا[38] , والتي كانوا يجلبون منها الذهب, وقد ساعدت كمية الذهب التي جلبوها على اجتذاب قلوب الكثيرين – وليس أقوى من الذهب أثراً في النفوس, إضافة إلى هذا فأن الذهب كان متوفراً في مصر نفسها مما يلزم لدور الضرب فيها, حيث حصلوا عليه من منجم(وادي العلاقي) جنوب مصر, وكذلك من مقابر الفراعنة حيث أشرف عمال الخليفة بأنفسهم على عملية استخراج الذهب من هناك, فضلاً عن ذلك فأن الذهب كان من الواردات التي تحملها القوافل من السودان, كذلك كان النقد الذهبي يزداد في البلاد لأسباب منها أن الحجاج المغاربة كانوا يدفعون مكسا في عيذاب بمعدل ثمانية دراهم ذهبية عن كل واحد منهم[39].

وقد صحب استعمال الدينار المعزي في التداول تحديد قيمته من الدراهم الجديدة التي ضربها الفاطميون في مصر, ولكن الغالب أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع في ضرب الدراهم في أول عهدها إلى أن كان عصر الخليفة الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) فتحولت مصر بشكل واضح إلى نظام المعدنين, فقررت الحكومة أن يكون كل ثمانية عشر درهم بدينار, فأصبحت الدراهم عملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها[40].

ويبدو أن ضرب هذه الدراهم الفضية كان يراد به تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن, إضافة إلى هذا لعل الخليفة الحاكم بأمر الله قد توقع قلة الانتاج من الذهب إزاء الزيادة في استخدامه لأغراض مختلفة والأقبال الهائل على أختزانه, فهداه تفكيره إلى اتخاذ هذه الخطوة حتى لا تفاجأ البلاد بأحداث قد يتعسر مواجهتها في المستقبل[41].

وصحب استعمال العملة الفضية الجديدة (الدراهم), أزمة نقدية في سنة 395هـ/1004م

فاضطربت الاسعار, واختلف الناس في الصرف, فتقرر أن يكون سعر الدينار ستة وعشرين درهما من الدراهم المزيدة[42].

ولوزن الدينار أو الدرهم أهمية كبيرة, ذلك أنه كلما زاد وزنه دل ذلك على غنى الدولة ورفاهيتها بالعملة حتى تكسب ثقة الناس, ويتسع نطاق تداولها أما إذا نقص وزن الدينار أو الدرهم فأن ذلك يدل على اضطراب الحالة الاقتصادية في البلاد, وإذ ذاك يعمد الخليفة إلى إنقاص وزن العملة حتى يقلل من نفقات الدولة, فتنخفض رواتب الموظفين ويزداد مقدار الضرائب[43].

وحدث الشيء نفسه في سنة 397هـ/1006م حيث انخفض سعر النقد, وبلغ سعر الصرف للدينار أربعة وثلاثين درهما, فاضطربت الاسعار والمعاملات فلم تر الحكومة مناص من التدخل لحماية نقدها ورحمة بالناس, فتقرر في الحال أن تسحب الدراهم المنخفضة, وأن يلغى التعامل بها خلال ثلاثة أيام, وأن تستبدل من دار الضرب, وانزل من بيت المال عشرون صندوقا من الدراهم الجدد لتفرق على الصيارفة[44].

نستدل من ذلك على أن الدراهم قد هبطت قيمتها نتيجة لهذه الاجراءات, إلا انه ينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن أن نوعاً من التضخم قد حدث فهذا غير صحيح, إذ ليس هذا الهبوط إلا ظاهرة عادية في حالة وجود معدنين لهما قوة شراء واحدة ويختلف سعرهما القانوني عن سعرهما الفعلي, فهذه الأزمة كان سببها هبوط في سعر الدراهم أو بعبارة أدق في سعر السوق بالنسبة للفضة بوصفها سلع لا تختلف من غيرها من السلع, ولهذا فقد يصح تفسير هذه الأزمة التي حدثت بأحد النقدين بأن الدراهم التي سحبت من التعامل ربما كانت غير كافية النقاوة مما أدى إلى هبوط قيمتها بحسب أسعار السوق[45].

هذه الاجراءات التي اتخذت تدل على حزم حكومة الخليفة الحاكم بأمر الله في معالجة شؤون النقد وتثبيت الاسعار, ويدل أيضاً بصورة أوضح على حرص أعلى حماية سعر النقد من التلاعب والتزييف, خلافاً لما كان يحدث في أحيان كثيرة من تلاعب الحكومات بسعر النقد, بل وتزيفه أحياناً لتستغل ولتمتلئ خزائن السلطان على حساب الشعب[46].

ولابد من الاشارة هنا إلى أن الإقبال على الدنانير والدراهم الفاطمية كان قاصراً أول الامر على المدن والمراكز التجارية الرئيسية, ذلك لأن أهل الريف وخاصة في الوجه القبلي كانوا يسيرون على نظام المقايضة في معاملاتهم التجارية وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الاسلامي هذا الوضع الاقتصادي حتى إنها كانت تجبي الخراج من الصعيد عينا[47].

ويعلق المقريزي بما يلي:" وأدركت أنا والناس وأهل الإسكندرية وهم يجعلون في مقابلة

الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ولشراء ما يراد منه ولم يزل ذلك إلى نحو سنة سبعين وسبعمائة, وأدركنا ريف مصر يشترون الكثير من الحوائج والمأكول ببيض الدجاج وبنخال الدقيق وبرؤى مشاق الكتان...[48].

أما بالنسبة لمتحصل دار الضرب ودار العيار, فقد كانت الدولة تحصل مقابل تحرير ما يتعامل به الناس من الذهب والفضة رسما مقابل هذا العمل منعاً للتلاعب في قيمته إذا خرج عن إشراف الدولة, فكانت أجرة دار الضرب بالنسبة للذهب هي ثلاثة وثلاثين ديناراً أو ثلث عن كل ألف دينار, وأجرة مشارف العيار وهي دينار واحد وثلثان عن كل ألف دينار[49].

أما الفضة فكان يحصل على تحرير عيارها رسم قدره نصف دينار عن كل ألف درهم خالصاً من أجرة الضرابين وحق متولي العيار وسائر المؤن لأنها تلزم مالكها دون الديوان[37], وهو ما اطلق عليه "رسم واجب السكة وأجرة الضرابين"[50].

أما دار الضرب فقد كانت تتولى ضبط الموازين والمكاييل, وكانت إيرادات هذه الدار عبارة من أثمان ما يباع من هذه الموازين, وكذلك مصاريف إصلاحها وتحريرها لمن يريد[51] .

أما مهمة الاشراف على دار الضرب فكان يتولاها قاضي القضاة لجلالة قدرها عندهم[52].

**الخاتمة:-**

بعد أتمام بحثنا الموسوم ( السياسة النقدية في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) توصلنا إلى النتائج التالية:

- ان الحاكم بأمر الله هو ذلك الرجل الذي حامت حول شخصيته شبهات كثيرة واختلفت وجهات النظر فيه وفي حكمة الدولة الفاطمية في مصر فانبرى البعض للدفاع عنه وحاول البعض اتهامه بشتى الاتهامات.

- يعد الخليفة الحاكم بأمر الله أول خليفة فاطمي ولد في مصر, وورث دولة مترامية الاطراف وفي أوج مجدها, وتعد الدولة الإسلامية الأكبر والأعظم في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

- مرت البشرية في العصور التاريخية المختلفة بأساليب متعددة في طرق التعامل المالي والاقتصادي, وكان للنشاط الزراعي والتجاري أثر ملحوظ في نضوج عناصر الاقتصاد النقدي لدى الجماعات البشرية.

- كان العرب قبل الإسلام يتعاملون بالنقود الرومية والفارسية, حيث كانت النقود الغالبة في التعامل هي الدنانير الذهب االرومية والدراهم الفضة الفارسية, وعندما جاء الإسلام أقر التعامل بهذه النقود والأوزان التي كانت عليها هذه النقود.

- عندما أعلن الفاطميون دولتهم في المغرب عملوا على ضرب دنانير جديدة عرفت بـ(السيدية)

وذلك في أواخر سنة 296هـ/908م.

- أن الفتح الفاطمي لمصر ساعد على زيادة مقادير الذهب المتدفقة على البلاد فأستمر استخدام نظام النقد الذهبي.

أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع في ضرب الدراهم في أول عهدها إلى أن كان عصر الخليفة الحاكم بأمر الله فتحولت مصر بشكل واضح إلى نظام المعدنين, فقررت الحكومة أن يكون كل ثمانية عشر درهم بدينار فأصبحت الدراهم عملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها.

- قام الخليفة الحاكم بأمر الله بإجراءات حازمة لمعالجة شؤون النقد وتثبيت الاسعار ويدل على حرصه على حماية سعر النقد من التلاعب والتزييف.

**الهوامش :**

---

(1)الزبيري, أبي عبدالله المصعب بن عبدالله, نسب قريش, (ت: 236هـ/851م),نشره: ليفي بروفنسال, (مصر: د مط, 1976م), ص63؛أبن حزم الأندلسي, أبي محمد علي بن سعيد, جمهرة أنساب العرب, (ت: 456هـ /1064م), تحقيق: ليفي بروفنسال, (مصر: دمط, 1948م), ص 54.

(2)المقريزي, تقي الدين احمد بن علي بن عبدالقادر, (ت: 854هـ/ 1442م), اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, تحقيق: جمال الدين الشيال, (القاهرة: د.مط, 1967), ج2,ص3.

(3) تامر, عارف, الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين, ط1, (دمشق, دار الجبل, 1980م), ص 90.

(4)طقوش,محمد سهيل, تاريخ الفاطميين في شمال افريقية ومصر وبلاد الشام,ط 2 ,(بيروت: دار النفائس, 2007م), ص259.

(5)المقريزي, الخطط المقريزية, (بيروت: د.مط , 1959م), ج3 ,ص247, السيد, أحمد, مفتاح الذهب تاريخ ملوك الإسلام وخلفاء العرب ,(مصر: دمط, د.ت) ص97.

(6)أبو المحاسن, جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي, (ت: 874هـ/ 1469م), النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية, (القاهرة: دمط , د.ت), ج 4 ,ص167.

(7)هو العزيز بالله (365_386 هـ/975- 996م) أبو المنصور نزار بن المعز بن المنصور بن القائم بن المهدي الملقب بالعزيز خامس الخلفاء الفاطميين, ولد بالمهدية عام 344هـ /955م حكم بعد وفاة أبيه المعز عام 365هـ/975م. أبن خلكان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر, (ت: 681هـ/ 1282م), وفيات الأعيان وأنباء الزمان, ط 2 ,(بيروت: دار أحياء التراث العربي, 2009م), ج 5, ص 371.

(8)هو أبو تميم معدين المنصور القائم بن المهدي عبدالله, رابع الخلفاء الفاطميين, ولد بالمهدية عام 319م/931م, تولى الخلافة بعد موت أبيه المنصور, ملك مصر عام 358هـ/968م وأنتقل إليها سنة 362هـ/972م.أبن خلكان، وفيات الأعيان, ج4, ص312؛ المقريزي, الخطط,ج2, ص178.

(9)المقريزي, الخطط , ج2,ص204,سلام, محمد زغلول, الأدب في العصر الفاطمي- الكتابة والكتاب, (الإسكندرية : دمط ,1988م), ص32.

(10)سبط بن الجوزي, شمس الدين أبو المظفر يوسف قزاؤغلي بن عبدالله, (ت: 654هـ/1256م), مرآة الزمان في تاريخ الأعيان, تحقيق: جنان جليل الهموندي, (بغداد: الدار الوطنية, 1990م), ص310, المقريزي, اتعاظ الحنفا, ص14- 15.

(11)مدينة بينها و بين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام, الحموي, شهاب الدين أبو عبدالله, (ت: 626هـ/1228م), معجم البلدان, (بيروت: دار صادر, 1955م), ج1, ص479.

(12)عنان, محمد عبدالله, الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية, ط 3,(القاهرة: مكتب الخانجي, 1983) ص90.

(13)أبن خلكان, وفيات الأعيان, ج 5, ص 347,عنان, الحاكم بأمر الله, ص91.

(14)طقوش, تاريخ الفاطميين في شمال أفريقية ومصر وبلاد الشام, ص256.

(15)المقريزي, اتعاظ الحنفا, ج 2, ص124, السيد محمد كمال, أسماء ومسميات في تاريخ مصر القاهرة, (بغداد: دمط, 1995م, 1987م), ص162.

(16)الرازي, محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر, (ت: 666هـ/ 1288م), مختار الصحاح, (بيروت: مكتب لبنان , 1995م), ص675.

(17)ابن منظور, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي, (ت: 711هـ/ 1311م), لسان العرب, (بيروت: دار بيروت, 1956م), ج5,ص5, الأصفهاني, أبو القاسم الحسين بن محمد, (ت: 502هـ/1124م), المفردات في غريب القرآن, تحقيق: صفوان عدنان, (بيروت: دار القلم, د.ت),ص82.

(18)أبن خلدون, عبد الرحمن بن محمد(ت: 808هـ /1405م), تاريخ أبن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر, (بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر, 1979م), ح4, ص645.

(19)الجليلي, محمود, المكاييل والأوزان والنقود العربية, (بيروت: دار الغرب الإسلامي, 2005م), ص15.

(20)زيدان, جرجي, تاريخ التمدن الاسلامي , (بيروت: منشورات مكتبة الحياة, د.ت),ص19.

(21)المقريزي, النقود الإسلامية المسمى شذور العقود في ذكر النقود, تحقيق: محمد بحر العلوم, (النجف: دمط, 1967م),ص21- 26, المازندراني, موسى الحسيني, العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير, (طهران: دمط, 1962م), ج1,ص45.

(22)هو دينار سكة الحجاج بن يوسف الثقفي وكان منخفض القيمة حيث كان يشتمل على كمية كبيرة من الفضة مما جعل الناس يسمونه بالأبيض أبن يسر, تاج الدين محمد بن علي بن يوسف, (ت: 677هـ/ 1278م), أخبار مصر, نشر, هنري ماسيه, القاهرة: مطبعة المعهد الفرنسي, 1919), ص45.

(23)المقريزي, النقود الإسلامية, ص26.

(24)أختلف المؤرخون في نسبة اختلافاً كبيراً فمنهم من ينسب لآل البيت والبعض الآخر يقول أنه من أصل يهودي وقول آخر أنه من القرامطة الذين هددوا آمن الدولة العربية الإسلامية لسنوات طويلة وأياً كان نسبة فهو المؤسس الحقيقي للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب وأتخذ لقب المهدي وأسس مدينة المهدية

عاصمة لحكمة سنة 303هـ/ 915م.القاضي النعمان, أبو حنيفة النعمان بن محمد, (ت:363هـ/ 973م), أفتتاح الدعوة, تحقيق: فرحات الدشرواي, (تونس: ديوان المطبوعات, 1986م, ص303.

(25)هو أبو القاسم محمد ويدعى نزار بن المهدي لقب بالقائم واد بسلمية عام 280هـ/ 893م وتولى الخلافة بعد موت أبيه. أبن ظافر, جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي المنصور الازدي, (ت: 612هـ/ 1215م), أخبار الدول المنقطعة, تحقيق: أندريه قريه, (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية, 1972م), ص97.

(26)أبن الاثير, عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري, (ت: 630هـ/ 1232م), الكامل في التاريخ, تحقيق: عبد الوهاب النجار, (مصر: دمط, 1934م), ج6, ص132, حسن, إبراهيم حسن, تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريا وبلاد العرب, (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر, 1964م), ص54.

(27)هو أبو الطاهر اسماعيل بن أبي القاسم, ثالث الحلفاء الفاطميين, ولد بالمهدية عام 302هـ/ 914م, كان فصيحاً بليغاً خطيباً, أبن ظافر, أخبار الدول المنقطعة, ص99, أبن خلكان, وفيات الاعيان, ج 1, ص234.

(28)أبن خلدون, العبر, ج4, ص36؛حسن, تاريخ الدولة الفاطمية, ص55.

(29)أبن الاثير, الكامل في التاريخ, ج6, ص132؛ عبدالوهاب, حسن حسني, ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية التونسية, (تونس: مطبعة المنار, 1966م), ج1, ص437.

(30)هو أبو الحسن جوهر بن عبدالله المعروف بالكاتب الرومي, توفي سنة 831هـ/991م, وهو مولى الخليفة المعز لدين الله, أستطاع أن ينال ثقة المعز وذلك لما لاحظه من مظاهر الادب والثقة وكانت له مقدره حربية, حقق حلم المعز في فتح مصر سنة 358هـ/ 969م. أبن خلكان, وفيات الاعيان ,ج1, ص372؛ علي إبراهيم, تاريخ جوهر, (القاهرة: دمط , 1993), ص25.

(31)المقريزي, المقفى الكبير, تحقيق: محمد البعلاوي, (بيروت: دار الغرب الاسلامي, 1919م),ج3,ص91؛ علي إبراهيم, تاريخ جوهر, ص32.

(32)المقريزي, النقود الأسلامية, ص26.

(33)المقريزي, اتعاظ الحنفا, ج 1, ص122, المقفى الكبير, ج3, ص105.

(34)أبن ميسر, تاريخ مصر, ص45؛ المقريزي, النقود الإسلامية, ص27.

(35)البراوي, راشد, حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين, (مصر: مطبعة السعادة, 1948), ص303-304.

(36)البراوي, حالة مصر الاقتصادية, ص302.

(37)أبن حوقل, أبو القاسم محمد بن علي النصيبي, (ت:367هـ/ 977م), سورة الارض, (بيروت: مطبعة فؤاد,د.ت), ص151؛ المقريزي, الخطط ,ج,ص201.

(38)هي دولة أفريقية تقع على طول خليج غينيا والمحيط الاطلسي, تحدها بوركينا فاسو من الشمال وتوغو من الشرق وساحل العاج من الغرب وهي دولة محورية في غرب أفريقيا. طر خان, إبراهيم علي, غانا في العصور الوسطى, (القاهرة : المجلة التاريخية, 1967م) ص61-64.

(39)المقريزي, الخطط ,ج2,ص202, البراوي, حالة مصر الاقتصادية,ص302.

(40)المقريزي, إغاثة الامة كشف الغمة, نشره: محمد مصطفى وجمال الدين محمد الشبال, (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر, 1140م), ص64؛ النقود الإسلامية, ص59.

(41)البراوي, حالة مصر الاقتصادية, ص305, سرور, محمد جمال الدين, الدولة الفاطمية في مصر, (مصر: دالا الاتحاد العربي, 1979م), ص160.

(42)المقريزي, اتعاظ الحنفا, ج2, ص58؛ إغاثة الأمة, ص15.

(43)حسن, تاريخ الدولة الفاطمية, ص605.

(44)المقريزي, اتعاظ الحنفا, ج2, ص62, اغاثة الامة ,ص64.

(45)االبراوي, حالة مصر الاقتصادية, ص306.

(46)عنان, الحاكم بأمر الله, ص158.

(47)المقريزي, اغاثة الأمة, ص69؛ البراوي, حالة مصر الاقتصادية, ص301.

(48)أبن مماتي, أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير, (ت: 606هـ/1209م), قوانين الدواوين, تحقيق: عزيز سوريال, (القاهرة: مطبغة مصر, 1943م), ص232.

(49)المصدر نفسه, ص333؛ البراوي, حالة مصر الاقتصادية, ص309.

(50)أبن مماتي, قوانين الدواوين,ص 334.

(51)المصدر نفسه, ص334.

(52)ماجد, عبد المنعم, نظم الفاطميين ورسومهم في مصر, (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي, 1960), ج1, ص126.

# Monetary policy during the era of the Fatimid Caliph Al-Hakim bi-Amr Allah (386-411 AH / 996-1020 AD) Historical study

**Assist Prof Dr.hakmah lafath alkinaniu**
**College of Education-Al-Mustansiriya University**
hkmetalkinany@uomustansiriyah.edu.iq

**keywords**: Fatimid- Hakim. monetary policy

**Summary:**

In our research, we dealt with this monetary policy during the era of the Fatimid Caliph Al-Hakim bi-Amr Allah (386-411 AH / 996-1020 AD), that man whose personality was surrounded by many suspicions and differing views about him and his rule of the Fatimid state in Egypt, as he inherited a sprawling state at the height of its glory.

The Fatimid government did not expand in striking the dirhams at the beginning of its reign until it was the era of the Caliph Al-Hakim by the command of God, so Egypt clearly turned to the system of metals, so the government decided that every eighteen dirhams be in a dinar, so the dirhams became a legal currency that did not have to be dealt with.

The Caliph Al-Hakim bi-Amr Allah has taken firm measures to deal with monetary affairs and fix prices, and this indicates his keenness to protect the currency price from manipulation and fraud.

In completing this research, we relied on a number of historical sources, including: the book (Initiation of the Call) by Judge Al-Nu'man (T.: 363 AH / 973 AD), the book (The Hanafa's Exhortation with the News of the Fatimid Imams Al-Khalafa) by Al-Maqrizi (T.: 845 AH / 1442 AD), and the book (The Bright Stars in The Kings of Egypt and Cairo) by Abu al-Mahasin (T.: 874 AH

/ 1469 AD). Among the references that were relied upon in this research are the book (The History of the Fatimids in North Africa, Egypt and the Levant) by Muhammad Suhail Taqqosh and the book (The Historical Encyclopedia of the Fatimid Caliphs) by Arif Tamer and other sources and references that I enriched the search and made it look like this.